الصباح الاقتصادية 12
العدد 2727 - السنة التاسعة
الإثنين 28 جمادى الآخرة 1438 - الموافق 27 مارس 2017
Monday 27 March 2017 - No.2727 - 9th Year

اتفاقاتنا التسويقية تمتلك نوعاً من المرونة

المرزوق: متوسط حجم التصدير للكويت يتراوح بين 2.1 و2.2 مليون برميل يومياً

كتب محيي قطب

■ الكويت تتجه بشحناتها إلى الأسواق الأكثر ربحية لتعويض النقص الموجود عالميا

■ المصافي التي تنشئها الكويت في الخارج تستهدف توفير منفذ آمن لنفوطنا لفترة أطول

جانب من الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط

■ انتهاء موسم صيانة المصافي والتباطؤ الملحوظ في زيادة المخزونات الأمريكية وتراجع التخزين العائم سيدعم جهود تحقيق الاستقرار في السوق

■ اللعيبي: سوق النفط تتحسن والعراق سيدعم أي خطوات لجلب الاستقرار إلى السعر

■ روسيا: ملتزمون بخفض إنتاجنا 300 ألف برميل يوميا بنهاية الشهر المقبل وجميع الدول تساعد على نجاح الاتفاق

«وكونا»: اكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء عصام المرزوق ان اتفاق خفض الإنتاج بين دول (اوبك) وكبار المنتجين من خارجها يهدف إلى إعادة التوازن للسوق النفطية ولا يستهدف الوصول إلى سعر معين لبرميل النفط.

وقال المرزوق في تصريحات للصحافيين قبيل انطلاق الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط برئاسته في الكويت إن النفط الصخري الذي تنتجه بعض الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ليس حالة منفصلة عن النفط المنتج من الدول الاخرى ويخضع للعرض والطلب.

وعن حجم التصدير الفعلي للكويت اوضح انه يختلف من يوم إلى آخر بحسب الشحنات إذ يرتفع في بعض الاحيان إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا واحيانا ينخفض إلى مليونين ونصف المليون برميل يوميا لافتا إلى ان متوسط حجم التصدير الفعلي يتراوح حاليا بين 2ر1 و2ر2 مليون برميل يومياً.

وردا على سؤال عما اذا كان اتفاق خفض الإنتاج جعل الكويت تفقد بعض حصصها السوقية قال المرزوق: «نحن لا نفقد حصصنا أو أسواقنا التقليدية وإنما نخفض من شحناتنا لهذه الأسواق».

واضاف أن اتفاقات الكويت التسويقية لديها نوع من المرونة «إذ يمكن ان نخفض خمسة في المئة من الشحنات بدون تاثير على العقد».

وأوضح أن الكويت «تبحث دائما عن اسواق جديدة وعن مصادر تحقق الاستدامة لنفوطها» لافتا إلى ان المصافي التي تنشئها الكويت في الخارج تستهدف توفير منفذ آمن لنفوطنا لفترة أطول».

واشار المرزوق إلى ان الكويت ستزيد من تخفيض الشحنات المتجهة إلى امريكا «لأن مصلحتنا اكبر في دول شرق آسيا من شمال امريكا واوروبا».

وعن اتفاق خفض الإنتاج والمنافسة في السوق افاد بان المنافسة قائمة بشكل دائم والجميع في النهاية يستهدفون زيادة الربحية مؤكدا أن الكويت تسعى إلى تعويض النقص الموجود عالميا وبالتالي تتجه بشحناتها إلى الأسواق التي تحقق ربحية أكثر.

وكان الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط قد انطلق في دولة الكويت صباح اليوم الأحد برئاسة وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق.

وتضم اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة سوق النفط والتي تترأسها دولة الكويت في عضويتها ثلاث دول من داخل (اوبك) هي الكويت والجزائر وفنزويلا بينما تمثل الدول المنتجة من خارج المنظمة كل من روسيا وعمان.

ويأتي اجتماع اللجنة بعد مرور نحو ثلاثة أشهر من دخول قرار خفض الانتاج بنحو 1ر8 مليون برميل في اليوم حيز التنفيذ الفعلي.

ووفقا للخفض الجديد الذي بدأ تطبيقه بالفعل مطلع يناير الماضي فإن سقف إنتاج المنظمة بات عند معدل 32ر5 مليون برميل يوميا بهدف دعم الأسعار التي تراجعت بسبب وجود كميات كبيرة فائضة من الخام في السوق العالمية.

من جانبها قالت اللجنة الوزارية المشتركة لأوبك ومنتجي النفط غير الأعضاء بالمنظمة في بيان أمس الأحد إنها اتفقت على النظر في ضرورة تمديد اتفاق خفض إنتاج النفط العالمي ستة أشهر.

كانت مسودة سابقة للبيان تقول إن اللجنة «تعلن ارتفاع مستوى الالتزام وتوصي بتمديد الاتفاق ستة أشهر».

لكن البيان النهائي اكتفى بالقول إن اللجنة طلبت من مجموعة فنية ومن الأمانة العامة لأوبك «مراجعة أوضاع سوق النفط والرد... في ابريل (نيسان) 2017 بخصوص تمديد تعديلات الإنتاج الطوعية».

وقال محللو قطاع النفط إن غياب التمديد الفوري قد يضغط على أسعار الخام.

وقال هاري تشيليندجوريان مدير أبحاث السلع الأولية لدى بي.ان.بي باريبا في لندن «إسقاط التوصية بتمديد التخفيضات لصالح لجنة مراجعة فنية من المرجح أن يؤدي إلى خيبة أمل كبيرة واحتمال تسييل المراكز الدائنة من قبل مديري الأموال مما سيضغط على أسعار النفط».

لم يتضح على الفور سبب تغيير الصياغة لكن مصدرا كبيرا بقطاع النفط قال إن اللجنة لا تملك تفويضا يخولها التوصية بتمديد الاتفاق.

اجتمعت منظمة البلدان المصدرة للبترول مع منتجي النفط المنافسين في الكويت لمراجعة التقدم الذي أحرزوه على صعيد اتفاق خفض الإمدادات.

كانت أوبك و11 منتجا كبيرا آخر للنفط من بينهم روسيا قد اتفقوا في ديسمبر كانون الأول على خفض إنتاجهم الإجمالي نحو 1.8 مليون برميل يوميا في النصف الأول من السنة.

ومدة الاتفاق الأصلي ستة أشهر قابلة للتمديد لمثلها.

وقال البيان إن اللجنة الوزارية «أبدت رضاها عن التقدم المحقق صوب الالتزام الكامل بتعديلات الإنتاج الطوعية وحثت كل الدول المشاركة على المضي قدما نحو الالتزام الكامل».

رفع اتفاق ديسمبر، الهادف إلى دعم سوق النفط، أسعار الخام إلى أكثر من 50 دولارا للبرميل. لكن زيادة السعر شجعت منتجي النفط الصخري الأمريكيين غير المشاركين في الاتفاق على زيادة الإنتاج.

وقالت اللجنة إنها تدرك ان عوامل معينة مثل تدني الطلب الموسمي وصيانة المصافي وارتفاع المعروض من خارج أوبك قد افضت إلى زيادة مخزونات النفط الخام. واشارت المنظمة ايضا إلى قيام متعاملين بتسييل مراكز.

وقالت «لكن انتهاء موسم صيانة المصافي والتباطؤ الملحوظ في زيادة المخزونات الأمريكية فضلا عن تراجع التخزين العائم سيدعم الجهود الإيجابية المبذولة لتحقيق الاستقرار في السوق».

وطلبت من الأمانة العامة لأوبك مراجعة أوضاع سوق النفط والخروج بتوصيات في ابريل نيسان بخصوص تمديد الاتفاق.

وقال البيان «يجدد هذا التزام أوبك والدول غير الأعضاء المشاركة بمواصلة التعاون».

وقال وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك إن من السابق لأوانه قول ما إذا كان التمديد سيحدث لكن الاتفاق يعمل بنجاح وجميع الدول ملتزمة بالامتثال الكامل.

وقال اوليفييه جاكوب من بتروماتركس للاستشارات النفطية إنه أصبح من الصعب في ضوء تعديل بيان اللجنة الوزارية معرفة من مسؤول عن ماذا داخل أوبك.

وقال جاكوب «ليس هذا الخيار الأمثل لتوضيح الأمور لسوق النفط.»

وقالت إلين فالد استشارية قطاع الطاقة العالمي «أعتقد أن رد فعل السوق سيكون سلبيا على غياب الاتجاه الواضح بشأن تمديد الاتفاق.»

وكان وزير النفط العراقي جبار علي اللعيبي أبلغ الصحفيين قبيل الاجتماع أن هناك بعض العوامل المشجعة التي تنبئ بأن سوق النفط تتحسن وأن العراق سيدعم أي خطوات لجلب الاستقرار إلى السعر إذا اتفق عليها جميع أعضاء أوبك.

وقال «أي قرار يصدر بالإجماع عن أعضاء أوبك... سيكون العراق جزءا من القرار ولن يحيد عنه.»

وأوضح أن إنتاج النفط العراقي يبلغ 4.312 مليون برميل يوميا في مارس آذار مضيفا أن بلاده خفضت صادراتها من الخام بمقدار 187 الف برميل يوميا حتى الآن وستصل بالخفض إلى 210 آلاف برميل يوميا في غضون أيام قليلة.

وقال نوفاك إن الالتزام باتفاق خفض المعروض بلغ 94 بالمئة في فبراير شباط بين منتجي أوبك والمنتجين غير الأعضاء معا.

وقال نوفاك إن روسيا ملتزمة بخفض إنتاجها 300 الف برميل يوميا بنهاية ابريل نيسان مضيفا أنه قد تجري يوم الأحد مناقشة تمديد الاتفاق.

وأضاف انه يتوقع تراجع مخزونات النفط العالمية في الربع الثاني من العام الحالي.

وقال «أعتقد أن العوامل الفعالة إيجابية هنا» مضيفا أن المخزونات في الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى زادت بمعدلات اقل من ذي قبل.

البورصة تتأثر سلباً بوتيرة الترقب لإفصاحات الشركات عن بياناتها المالية

مؤشرات البورصة ترتد إلى المنطقة الحمراء

انعكست وتيرة الترقب لإفصاحات بعض الشركات المدرجة التي لم تعلن عن بياناتها المالية للعام الماضي على تعاملات بورصة الكويت أمس الأحد لتسدل المؤشرات الرئيسية مساراتها في الخانات الحمراء إثر عمليات جني الأرباح وضغوطات البيع.

وكان لافتا التحركات الانتقائية من جانب بعض المحافظ المالية التابعة لكبريات التكتلات الاستثمارية في اتجاه الشركات «الرخيصة» لاسيما في قطاعات النفط والغاز والتأمين والصناعة التي لا تتخطى اسعارها 100 فلس ومنها شركات لم تعلن بياناتها المالية.

وبلغ عدد الشركات التي اعلنت نتائجها السنوية وفقا لإغلاق يوم الخميس الماضي 114 شركة ما نسبته 64ر04 في المئة من إجمالي عدد الشركات المدرجة في السوق الرسمي البالغ عددها 178 شركة.

وحققت الشركات المعلنة نحو 1ر76 مليار دينار كويتي (5ر7 مليار دولار أمريكي) أرباحا صافية بارتفاع يصل إلى 7ر45 في المئة مقارنة بأرباح هذه الشركات عام 2015 التي بلغت آنذاك 1ر56 مليار دينار (نحو 5ر1 مليار دولار).

كما بلغ عدد الشركات التي حققت نموا في ربحية أسهمها 62 شركة في حين سجلت 50 شركة تراجعا في ربحية أسهمها مقارنة بعام 2015 بينما تكبدت 19 شركة خسائر عن السنة المالية 2016.

وبدا واضحا من منوال الأداء العام دور أسهم في القطاع البنكي خلال ساعات الجلسة بمسار الجلسة المتذبذبة لاسيما البنك الأهلي المتحد الذي ظل محافظا على مكانته في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا ثم بنك الكويت الوطني وبنك الكويت الدولي و(بيتك) و(برقان).

كما كان واضحا الضغوطات البيعية التي طاولت الكثير من الأسهم سواء كانت الصغيرة أو الكبيرة مما اتضح جليا في الدقائق الأخيرة حيث لم يستطع المؤشر السعري الحفاظ كثيرا على ارتفاعه طوال ساعات الجلسة رغم تمسكه بمستوى ما فوق 7040 نقطة.

وعموما كانت الجلسة مضاربية نتيجة الخروج والدخول من بعض الشركات بسبب اشتداد منهجية هذه المضاربات علاوة على استمرار البيع على أسهم الكثير من الشركات القيادية خصوصا المصرفية التي أعلنت عن التوزيعات إضافة إلى وقوع الكثير من أسهم المجموعات لحركات البيع التي امتدت إلى فترة المزاد رغم تعديل المؤشر السعري الذي قلص نحو 7 نقاط من خسائره.

وانشغل المتعاملون بإيضاح (المشتركة) بخصوص توقيع عقد في ابو ظبي بقيمة 3ر4 مليون دينار (نحو 11ر11 مليون دولار) وبمدة تنفيذ 11 شهرا علاوة على تذكير مجلس إدارة شركتي (أجوان) و(فيوتشر كيد) لمناقشة البيانات المالية للسنة المالية 2016.

وتابع المتعاملون إيضاحات من عدة شركات منها (مركز سلطان) و(التسهيلات التجارية) و(التعمير للاستثمار العقاري) بشأن التداول غير الاعتيادي وتنفيذ بيوعات أوراق مالية لصالح إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

كما تابع هؤلاء الإفصاح عن قرار هيئة اسواق المال بخصوص قرار انسحاب شركة (التعليمية) من بورصة الكويت إضافة إلى إعلان عن بيع حصة مجموعة (بيتك) في شركة (الخدمات العامة) وإفصاح من (بنك بوبيان) بشأن التصنيف الائتماني.

ومع الارتفاع الذي طاول العديد من الأسهم جاءت شركات (امتيازات) و(التعمير) و(أسيا) و(أموال) و(المعامل) في قائمة الشركات الأكثر ارتفاعا في حين استحوذت أسهم (صكوك) و(التعمير) و(عقارات ك) و(منازل) و(رمال) على قائمة الأكثر تداولا.

واستهدفت ضغوط البيع وعمليات جني الأرباح العديد من الشركات في مقدمتها (سيتما) و(سنام) و(الأنظمة) و(عقارات ك) و(تحصيلات) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 39 شركة وانخفاض اسهم 57 شركة من إجمالي 137 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 19ر4 مليون سهم بقيمة 9ر7 مليون دينار كويتي (نحو 31ر7 مليون دولار) عبر 592 صفقة نقدية ليغلق المؤشر عند مستوى 950ر61 نقطة.

وأقفل المؤشر السعري منخفضا 2ر95 نقطة ليبلغ مستوى 7040ر51 نقطة محققا قيمة نقدية بلغت 29ر4 مليون دينار (نحو 96 مليون دولار أمريكي) من خلال 296ر10 مليون سهم تمت عبر 5949 صفقة نقدية.

«الجمارك»: لن نتوانى في وقف أي تجاوزات لحماية أمن الكويت

عدنان القضيبي

أكدت الإدارة العامة للجمارك الكويتية انها لن تتوانى في وقف اي تجاوزات يتم تمريرها بصورة غير قانونية وغير نظامية وذلك لحماية أمن دولة الكويت.

جاء ذلك في تصريح صحافي للمدير العام للادارة العامة للجمارك بالإنابة عدنان القضيبي عقب افتتاح دورة التدريب التي تنظمها (الجمارك) بالتعاون مع إدارة الجمارك الأمريكية وأمن الحدود الأمريكي ووكالة الأمن القومي الأمريكية بعنوان (التحريات المالية حول تهريب النقد عبر الحدود) وتستمر خمسة أيام.

وقال القضيبي إن (الجمارك) تأخذ اي معلومات تصل إليها على محمل الجد بغض النظر عن مصدرها مؤكدا ان حصيلة المعلومات الاستخبارية تعتبر القوة الدافعة لتنفيذ العمليات الأمنية شريطة أن تكون مزودة بفريق من الخبراء والمحللين على درجة عالية من الخبرة والدراية.

ولفت إلى أهمية الدور الذي تؤديه (الجمارك) في الذود عن الوطن والدفاع عنه من كل المخاطر والتحديات التي يتعرض لها مشيرا إلى سعي الإدارة إلى إدخال كل جديد من انظمة متطورة تعينها على اداء وظيفتها عى أكمل وجه.

يذكر ان الدورة تعنى ببحث موضوعات مهمة ابرزها تهريب النقد السائب وغسل الأموال القائم على اعمال تجارية وانظمة التحويل غير الرسمية والاحتيال عبر الحدود.